في الحدث

■ حازم مبيضين

شفيق ومرسي.. كلاهما مر

عاد المصريون بالأمس ويواصلون اليوم الإدلاء بأصواتهم لواحد من اثنين يتنافسان على رئاسة مصر، وبديهي أن لكل منهما أنصارا ومؤيدين غير أن الملاحظ أن كليهما يحظى بكراهية منفرة عند الطرف الآخر تصل إلى حدود الاتهام بسرقة ثورة الشباب التي تمكنت من إطاحة مبارك، لكنها لم تجهز على رجاله، ولم تتمكن من هز أعمدة نظامه الذي مثل استمراراً وفياً لحكم العسكر المستمر منذ ستة عقود، كما لم تتمكن للاسف من وضع خطط قابلة للتنفيذ بعد النجاح الأولي ولم تقم حتى بالاتفاق على مرشح واحد للرئاسة كان ممكناً أن يشكل عهده بداية الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي المنشود.

فجأة وجد المصريون أنفسهم أمام خيارين كلاهما مر، الفريق أحمد شفيق، الذي شغل منصب آخر رئيس وزراء في العهد البائد، والمدعوم من العسكر وبقايا الحزب الوطني، وهو يلعب على التخويف من بعبع استفراد الإسلاميين بالسلطة، وقد كسب مبدئياً دعم الأقباط، ويستجمع قوى كل الجهات التي كانت تستفيد من نظام مبارك، ويعد المصريين بالاستقرار والأمن، بعد أن فلتت الأمور منذ أكثر من عام، ويتصرف منذ اليوم، باعتباره حامل رتبة فريق العسكرية، التي مل منها المواطنون ودفعوا دماء أبنائهم لاقصاء حامليها عن مواقع السلطة المدنية.

في المقابل هناك محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، الذين ركبوا بانتهازية واضحة عربة الثورة، حينما تيقنوا من انتصارها،وهوكما ينبغي القول لم يكن خيارهم الأول، فقد اختاروا خيرت الشاطر ورسموا له صورة سيدنا يوسف، في محاولة لاستثارة مشاعر التعاطف بين فقراء مصر، وواحد من كبار أثريائها، غير أن ألاعيب السياسة أقصته عن المنافسة، فحل مرسي بديلاً، سيظل إن نجح يحمل صفة القادم إلى الموقع على وقع الضرورة، وليس بسبب ما يتمتع به شخصياً من صفات، تؤهله لشغل المنصب الرئاسي.

قلنا أن لكل منهما مؤيديه، لكننا لن نغفل عن ملايين المصريين، الذين يرون في الرجلين خياراً بائساً، لم يكن في حساباتهم حينما احتلوا الساحات والميادين، لكن هؤلاء، وهم أصحاب المصلحة الحقيقية في نجاح الثورة، لم يجدوا من ينظم صفوفهم،ويعطي لأصواتهم الانتخابية قيمة القدرة على الحسم، وفيما يناور بعض قادتهم مع أعداء الأمس، بحثاً عن موقع، ولوكان متدنياً في المرحلة المقبلة، التي ينبغي القول إنها لن تكون جديدة، في حال نجاح شفيق، وستكون عودة بغيضة إلى الماضي البعيد لو نجح مرسي، فإن المنتظر عودة تلك الملايين إلى ساحات الفعل الثوري، لإنجاز ثورتهم والوصول بها إلى غاياتها.

المصريون بين خيارين، كلاهما مر، لكن أحدهما أشد مرارة من الآخر، رغم أن طعمه ذاك هو العلقم، والأمل ما زال قوياً بانتهاج الخيار الثالث، وهو إنجاز ما بدؤوه، حتى لو كان الثمن مزيداً من التضحيات.

الفنان عادل امام يدلي بصوته في انتخابات الرئاسة المصرية..(ا.ف.ب)

إخوان مصر: قرار طنطاوي حل مجلس الشعب باطل

□ القاهرة / CNN

رفض حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلس الشعب بناء على حكم المحكمة الدستورية، واعتبر أن القرار يعد "منعدماً وباطلاً،" وطالب بإجراء استفتاء عام لتحديد الموقف من المجلس.وقال بيان صادر عن الحزب وموجه إلى المصريين: "إن التلويح المستمر بحل البرلمان المنتخب بإرادة ٣٠ مليون مصري ومصرية يؤكد رغبة المجلس العسكري في الاستحواذ على كل السلطات رغما عن الإرادة الشعبية، وحرصه على أن يكسب نفسه شرعية لم يخولها له الشعب في اعتداء سافر على الثورة المصرية العظيمة." وأضاف البيان: "إن حل مجلس الشعب المنتخب يجب العودة فيه إلى الشعب في استفتاء حر ونزيه لأن الإرادة الشعبية لا تلغيها إلا إرادة الشعب نفسه، ولا يملك المجلس العسكري ذلك بإرادة منفردة لم يخولها له لا الإعلان الدستوري ولا حكم المحكمة الدستورية ذاته، وأي قرار يصدر منه في هذا الشأن يعد منعدما وباطلا." وتابع البيان بالقول: "إن البلاد لا يمكن في مسيرة التحول الديمقراطي أن تعيش دون برلمان منتخب استرد السلطة التشريعية والرقابية وقادر على التعامل مع حكم المحكمة الدستورية العليا." وحض حزب العدالة والحرية الشعب المصري على مواصلة التصويت بكثافة في الانتخابات الرئاسية لمنع "أي محاولة لإهدار" المكاسب المحققة والحيلولة دون "عودة النظام البائد المستبد الذي احتقر دوما الشعب المصري، وفقاً للبيان.

كما نشرت الصفحة الرسمية للحزب بياناً منسوباً إلى رئيس مجلس الشعب، سعد الكتاتني، قال فيه إنه تسلم الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا والخاص بعدم دستورية بعض الفقرات في بعض مواد قانون مجلس الشعب الخاصة بالترشح علي المقاعد الفردية.واعتبر الكتاتني أن الحكم "شهد تأويلات عديدة من فقهاء القانون الدستوري حول شكل تطبيقه وهل هو متعلق بالفردية أم أنه بمرشحي الأحزاب الذين خاضوا الانتخابات على المقاعد الفردية أم حل البرلمان كاملا أم ما أشار إليه البعض بأن هذا الحكم لا ينطبق من الأساس على البرلمان الحالي."

وأشار الكتاتني إلى أن الإعلان الدستوري الصادر في مارس/آذار ٢٠١١ "قد خلا من أي مادة صريحة أو تحتمل التأويل بأحقية أي جهة في تنفيذ هذا الحكم،" مضيفاً أنه أحال الحكم إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب للتشاور مع أساتذة القانون الدستوري لدراسة كيفية التعامل مع هذا الحكم.

وأوضح الكتاتني أن مجلس الشعب "هيئة منتخبة بإرادة شعبية وبالتالي فإنه لا يجوز لأي جهة اتخاذ قرار بحله إلا بسند دستوري وبعد استفتاء شعبي طبقا للسوابق الدستورية في مجلسي ١٩٨٧ و١٩٩٠."

وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية قد نشرت أن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون مجلس الشعب دخل حيز التنفيذ بعد أن نشر بالجريدة الرسمية.وأشارت الوكالة أن تنفيذ الحكم فيما يتعلق بحل مجلس الشعب قد بدأ، وجرى منع دخول النواب السابقين إلى المجلس إلا بتصريح وإخطار مسبق.كما ذكرت أن الأمانة العامة لمجلس الشعب تلقت في وقت سابق السبت قرار المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تضمن حكم المحكمة الدستورية العليا واعتبار مجلس الشعب منحلا منذ الجمعة

ذكرت وسائل إعلام مصرية، إن خلافا نشب بين عدد من الباعة في العاصمة القاهرة، تحول إلى اشتباك بالأسلحة النارية فجر يوم الأحد، ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

من جانب آخر قالت وكالة الأنباء المصرية الرسمية إن شخصين قتلا، وأصيب ٣٥ آخرون من بينهم ١٠ من أفراد الشرطة في مشاجرة بالأسلحة النارية وزجاجات المولوتوف بمنطقة السيدة عائشة.

ووفقا للوكالة فقد بدأت المشاجرة بين شابين تعدى أحدهما على الآخر بالضرب، غير أن أهالي الشابين "اعتلوا كوبري السيدة عائشة وتبادلوا إطلاق الأعيرة النارية والتراشق بزجاجات المولوتوف الحارقة."

وتدخلت قوات الأمنية وأفراد الجيش لفض الاشتباك، بينما تم نشر تشكيل من قوات الأمن المركزي ومدرعة لضمان عدم تجدد الاشتباكات، وفقا لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

من جهتها، قالت صحيفة الشرق المستقلة إن "٨ أشخاص لقوا مصرعهم وأصيب العشرات في الاشتباكات،" مشيرة إلى أن "الخلاف نشب في ساعة مبكرة من فجر الأحد، بين بائعين على أولوية وجود أكشاكهما بميدان السيدة عائشة."

وفي المقابل، قالت صحيفة الأهرام شبه الرسمية إن المشاجرة أسفرت عن مصرع "أحمد فتحي محمد، ٢٣ سنة، بعد إصابته بطلق ناري بالبطن، وإسلام محمد عبدالفتاح، ٢٣ سنة، بعد إصابته بطلق ناري بالصدر، وإصابة ٢٥ شخصا آخرين تم نقلهم إلى مستشفى أحمد ماهر."

وتتزامن الاشتباكات مع بدء اليوم الثاني والأخير في التصويت في جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة المصرية، التي يتواجه فيها محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين، والعسكري المخضرم أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

واشنطن تجري مشاورات بشأن سوريا بعد تعليق مهمة المراقبين

□ نيويورك / BBC

أعلنت الولايات المتحدة أنها تتشاور مع شركائها الدوليين بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها بشأن سوريا بعد قرار الأمم المتحدة تعليق أنشطة بعثة مراقبيها في سوريا.

ودعا المتحدث باسم البيت الأبيض تومي فيتور السلطات السورية إلى الالتزام ببنود خطة المبعوث الدولي كوفي عنان، بما في ذلك التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار. وأضاف أن تعليق مهمة المراقبين يشكل لحظة حرجة.

كما أعلن وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ أمس السبت أن قرار تعليق عمل بعثة المراقبين الدوليين "يعيد النظر جديا" في قدرة هذه البعثة على الاستمرار في عملها.

وقال الوزير البريطاني في بيان إنه يأسف لاضطرار بعثة الأمم المتحدة إلى تعليق دورياتها وتقييد حركة أعضائها بسبب تفاقم العنف في سوريا.

وأضاف "هذا يدل على اتساع تدهور الوضع الأمني وزعزعة الاستقرار في سوريا"، واعتبر الوزير البريطاني أن "تدهور الوضع تسببت فيه ممارسات نظام الأسد".

واعتبر أن "النظام السوري هو الوحيد المسؤول عن وضع حد للعنف"، قائلا إنه "يدين بأشد العبارات فشله الكامل في هذا الصدد".

كما دعا هيغ المعارضة المسلحة في سوريا إلى التوقف عن اللجوء إلى العنف. وأضاف "أن هذه الأحداث تؤكد ضرورة توحد المجتمع الدولي بشكل عاجل لإجبار النظام على التقيد بالتزاماته".

وأكد الوزير البريطاني أن مجلس الأمن سينظر في الخيارات المتاحة، ومن بينها تلك المتعلقة بمستقبل بعثة الأمم المتحدة في سوريا، في ضوء التقرير الذي سيقدمه الثلاثاء الجنرال روبرت مود قائد هذه البعثة.

مود سيرفع تقريراً يوم الثلاثاء إلى مجلس الأمن

وأكد أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، أن قرار تعليق عمل المراقبين مؤقت، وقال لبي بي سي إن إلغاء المهمة بشكل كامل سيتم فقط بالتشاور بين الأمم المتحدة والجامعة العربية.

تصاعد العنف

وكانت المعارضة السورية قد أكدت مقتل ستين شخصا على الأقل يوم السبت في أعمال عنف في أنحاء سوريا، كان أشرسها في مناطق محيطة بالعاصمة دمشق.

كما جدد المجلس الوطني السوري المعارض تحذيره من استعدادات للقوات الحكومية السورية لتنفيذ ما وصفه بمجزرة جديدة في مدينة حمص. وقال المجلس إن حوالي ٣٠ ألف جندي سوري يحاصرون المدينة حاليا. ولم يتسن لبي بي سي التأكد من صحة هذه التقارير.

وقال رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سوريا الجنرال روبرت مود إن البعثة علقت عملها بسبب تصاعد العنف على الأرض. ووجه مود في بيان يوم السبت اللوم إ لى كل من القوات الحكومية والمعارضين في استمرار الصراع، وقال "يؤدي غياب رغبة الأطراف المعنية في التوصل إلى انتقال سلمي، والسعي نحو تعزيز المراكز العسكرية، إلى زيادة الخسائر على الجانبين". وقد أبدت وزارة الخارجية السورية تفهمها للقرارات التي اتخذها مود، واتهمت من وصفتهم بالمجموعات الإرهابية المسلحة بتصعيد عملياتها واستهداف مراقبي الأمم المتحدة.

الجيش اليمني يحاصر عزان ويتوقع تسليمها

□ صنعاء / وكالات

قال مسؤولان يمنيان رفيعان لشبكة CNN، إن منطقة عزان بمحافظة شبوة، آخر معاقل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، في جنوب اليمن، سيتم تسليمها إلى السلطات الحكومية في غضون أيام.

وقال وزير الدفاع اليمني محمد ناصر، والذي يقود الاستعدادات العسكرية للاستيلاء على البلدة في محافظة شبوة: "سنواصل المضي قدما حتى يتم تحقيق النصر."

والتقى ناصر مع كبار مساعديه الأمنيين، ومحافظ شبوة، يوم السبت، في حين أجرى زعماء العشائر في المحافظة مفاوضات من أجل تسليم مدينة عزان بشكل سلمي.

وقالت وزارة الدفاع إن القوات المحيطة بعزان تنتظر الأوامر بالهجوم.

وقال شهود عيان في البلدة لشبكة CNN إن مقاتلي القاعدة شوهدوا يبيعون ممتلكاتهم ويبلغون السكان بأنهم لن يعودوا، غير أن مئات المتشددين رفضوا المغادرة، وشوهدت عربات من المدفعية الثقيلة تدخل في وقت مبكر صباح يوم السبت إلى عزان.

وقال مسؤولون أمنيون كبار إن المدنيين يفرون من عزان أيضا باتجاه المدن الكبرى القريبة.

وقال مسؤول أمني بارز في محافظة شبوة، تحدث شريطة عدم ذكر اسمه: "إذا اندلعت اشتباكات في عزان، فإن الكثير من الناس سيموتون، بينهم مدنيون، وعلى الحكومة الحفاظ على جميع الخيارات مفتوحة."

من جهتها، رحبت الولايات المتحدة يوم السبت، بالمكاسب الحكومية الأخيرة ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وقال المتحدثة باسم وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند، إن "الولايات المتحدة تثني على نجاح الحكومة اليمنية، في استعادة السيطرة على مناطق مهمة من جنوب اليمن."

وأضافت: "نعرب عن عميق تعازينا للذين فقدوا حياتهم.. وننوه إلى الجهود الشجاعة من قبل المواطنين اليمنيين الذين انضموا إلى الجيش في الحرب ضد الإرهاب... شجاعتهم بمثابة تذكير بأن اليمنيين يرفضون تنظيم القاعدة وأعمال العنف التي يروج لها."

من جهته، قال أحمد البحري، القيادي في حزب "حق،" لشبكة CNN إنه "رغم مكاسب القوات البرية في الحرب على الإرهاب، إلا أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ما زال قادرا على مهاجمة الحكومة والمصالح الأجنبية."

وأضاف قائلا: "الإرهابيون يختنقون.. والهجوم الذي يتعرضوا له يجب أن يستمر لضمان عدم إعادة تجميع صفوفهم وهزيمتهم نهائيا.. فالقاعدة تسببت في حالة من الفوضى في اليمن لسنوات، وهزيمتها تعني أن البلاد لديها فرصة لتحقيق الازدهار."

وقد مني تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، التابع لتنظيم القاعدة، بهزائم مدمرة على مدى الأسبوع الماضي على أيدي القوات الحكومية التي تدعمها مئات من مقاتلي اللجان الشعبية.

انطلاق الحملات الانتخابية في ليبيا

□ طرابلس / رويترز

أعلنت المفوضية الوطنية للانتخابات الليبية، عن بدء انطلاق الحملات الانتخابية للمرشحين الأفراد والكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني العام بدءا من يوم الاثنين.

وقال رئيس مجلس المفوضية نوري العبار إن "الحملة الانتخابية للمرشحين الأفراد والكيانات ستبدأ اعتبارا من يوم امس الاثنين الموافق ١٨ يونيو (حزيران) ٢٠١٢ على أن تنتهي في الخامس من شهر يوليو (تموز) ٢٠١٢."

ونقلت وكالة الأنباء الليبية عن العبار قوله إن "المرشحين الأفراد والكيانات السياسية سيقومون من خلال هذه الحملة بإبلاغ الناخبين ببرامجهم وطرح أفكارهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية."

ودعا العبار المرشحين إلى "الالتزام بقواعد السلوك للحيلولة دون نشوب نزاعات أو خلافات بين الناخبين أو ما من شأنه الإخلال بالوحدة الوطنية، وأن يتجنبوا أي ضغوط أو تهديدات أو التلويح بالمغريات أو الوعود بمكاسب شخصية مادية أو معنوية."

وحظرت المفوضية استخدام الجوامع أو المدارس والجامعات للدعاية الانتخابية، ومنعت إجراء أي شكل من أشكال الحملات الانتخابية في يوم الاقتراع، على أن يسمح للمرشحين باستخدام المطبوعات والإعلانات المسموعة والمرئية.

وقال العبار: يمكن للمرشحين الأفراد وممثلي الكيانات السياسية إجراء الحملات الدعائية مجانا وعلى قدم المساواة في وسائل الإعلام الوطنية، وعلى هذه الوسائل تجنب القيام بأي عمل دعائي لأي مرشح أو كيان سياسي إلا وفق الضوابط التي وضعتها المفوضية."

وسيتعين على المرشح الفرد أو ممثل الكيان السياسي الإفصاح عن مصادر تمويل حملته الانتخابية، والتقيد بعدم خرق قواعد الحملة الانتخابية حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية المنصوص عليها، بحسب الوكالة.

رئيس اللجنة الإنتخابية الليبية، في مؤتمر صحفي في طرابلس

هولاند يسعى لأغلبية في انتخابات فرنسا

□ فرنسا / ا.ف.ب

يسعى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند لترسيخ أغلبية حزبه الاشتراكي في جولة ثانية من الانتخابات البرلمانية التي بدأت الأحد، والتي قد تسمح له بالمضي قدما في خطة مضادة للتقشف.ومن المتوقع على نطاق واسع أن يفوز حزبه بأغلبية في البرلمان الفرنسي المكون من ٥٧٧ مقعدا، في الجولة الثانية من التصويت، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كان يمكنه الاعتماد على البرلمان. وسيتم تحديد مصير أكثر من ٥٠٠ مقعد في الجولة الأخيرة من الاقتراع، وفقا لمسؤولي الانتخابات الفرنسية، بعد فشل المرشحين في الحصول على غالبية الأصوات في دوائرهم، وكذلك ٢٥ في المئة من الناخبين المسجلين في منطقتهم.وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها في الساعة ٨ صباحا بالتوقيت المحلي وستغلق في الساعة ٨ مساء. ويتابع المراقبون التحديات التي تبرز في شخص مارين لوبان التي أخفقت في الانتخابات الرئاسية، والجبهة الوطنية المحافظة التي تتزعمها، وهي ثالث أكبر حزب سياسي في فرنسا. وتكافح الجبهة الوطنية، التي اكتسبت شعبية في فرنسا بفضل سياستها المناهضة للهجرة، لملء بعض المقاعد البرلمانية للمرة الأولى منذ الثمانينيات.وأثار هولاند قلق المستثمرين بانتقاده للسياسات التقشفية التي تعد مركزية لصفقات الإنقاذ الأوروبية بالنسبة للاقتصاديات المتعثرة مثل اليونان وايرلندا. وقد وضعته تلك السياسات في خلاف مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، التي تحمل عبء الجزء كبير من جهود الإنقاذ في الاتحاد الأوروبي. وأصبح هولاند الرئيس الفرنسي الاشتراكي الأول منذ أن ترك فرانسوا ميتران منصبه في عام ١٩٩٥، بعدما سحق خصمه نيكولا ساركوزي، أحد أكثر الرؤساء الفرنسيين صداقة لأمريكا منذ عقود.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح